

«السياسة تحت حكم القانون»... تساؤلات وحلول دستورية واقتصادية



مرقص متوسطاً جانب من المشاركين في حفل التوقيع

من مدینونیة الصين أو السعودية نفسها
الرازحة هي الأخرى تحت دین علماً
يزيد من أعبائه تراجع سعر النفط وكفة
التدخل في اليمن . لا مكان لمقارنة
اقتصاديات هذين البلدين باقتصاد
البنان . وليس المقصود منافسته لأي
منهما . بل الإفادة من فرص الاستثمار
المتاحة في ايران على نحو ما تذهب اليه
الصين . في لبنان جغرافياً وثقافياً أقرب
إلى ايران (سورية) ، وطاقاته البشرية لا
تقل شأنها ومصارفه متفوقة ."

الصحة والبيئة والغذاء

الفصل الثالث جاء تحت عنوان : الحق في الصحة والبيئة والغذاء. عرض خلاله مرافق للأخطاء الطبية وتناول مواضيع بيئية و موقف القانون من النفايات وسلامة الغذاء في القانون . بالنسبة إلى الأخطاء الطبية قال مرقص : تبرز مسؤولية الطبيب وبصبح عرضة للملاحقة القانونية عندما يرتكب خطأ مهنياً ينبع عنه ضرر للمريض . وفي جميع الحالات يجب إثبات رابطة السمية بين خطأ الطبيب والنتيجة الضارة . يكون خطأ الطبيب باتحاً أما سبب :

التعتمد في القيام بالخطأ أي أن يكون الطبيب قاصداً الأضرار بالمريض، بغض النظر عن السبب أو الدافع، فيكون الخطأ مطيناً متعبداً وليس عفوياً.

- عدم بذل عناية طبية واجبة وملائمة وفي الوقت المناسب .
- التشخيص الخاطئ لحالة المريض والتأسيس على هذا التشخيص الخاطئ

القيام بالعلاج.

وعدم اعتماد الوسائل والتقنيات الطبية المعتمدة علمياً، التي تبيّن جمعيّتها عدم معرفة أكيدة من الطبيب لواجباته . ولترجميم الطبيب يجب أن يكون الخطأ الناجم عن الإهمال وعدم الانتباه وقلة الإحتراز وعن غير قصد موسوماً بطابع الجد، أي أن لا يكون من الممكن، وفي ذاتات الظروف المشابهة، حدوث الخطأ على يد طبيب آخر يعرف واجباته تماماً . يجب أن يكون خطأ الطبيب خطأ مميتاً عن أخطاء غيره وعلى القاضي ان لا يعتبر الطبيب مسؤولاً الا بسبب هذا الخطأ المتميّز بأوصافه عن غيره الذي ينمّ عن عدم معرفة الطبيب بواجباته .

إشارة الى أن هذا الكتاب للمحامي مرفق وهو رئيس منظمة «جوبتيسيبا» الحقوقية يأتي بعد كتابه الأخير الذي جاء تحت عنوان «طريق النهوض بليban: خريطة الطريق القطاعية» وسبقه كتاب «بناء ثقافة الدفاع عن الحقوق» و«إعادة تحديد صلاحيات المحكمة العسكرية» و«عقد الزواج المدني داخل لبنان وفق القانونين الساريين المفعول» وسلسلة «دليل حقوق الناس» و«مصالح لبنان في مواجهة التحدرات» مسماها

العُمَالَةُ

كل ذلك جاء في 317 صفحة وفي ثلاثة فصول . الفصل الأول كان تحت عنوان "دستور إنتخابات، المحكمة الخاصة بـلبنان، تشريع وإعلام" ، اعتبر فيه الكاتب أنه "على السياسيين تطبيق القانون لا تفسيره اذا لا تقبل النصوص القانونية عموماً استنساباً سائباً في التفسير والتطبيق ، خصوصاً على النصوص الجزائية والدستورية". ورأى مرقص ان "كل اختلاف بين سياسيين في معرض النص الدستوري لتصويرة على أنه غير واضح أو قابل للتأويل هو تسييس وتلویث وليس فقهها دستورياً لافتاً الى " أنه من شأن هذا النمط من الاجتهاد السياسي السائب في النصوص الدستورية، ترك فراغ وتخبط خطير ينعكس شللاً في المؤسسات وفي الممافحة العامة".

و حول النظام الدستوري برمته كتب
مرقص أنه "لجعله غير قابل للحكم
، يحكمه مسؤولون معطهم غير
مسؤلين، لكن المسؤولين مواطنون
قبل أن يصبحوا مسؤولين، أفلات تكون
مصادر أزمة الحكم تربوية قبل أن تكون
سياسية؟

ولفت الكاتب إلى أن المشكلة ليست في النصوص بل في الأخلاقيات السياسية ethics على طريقة كتاب Democratie: غسان تويني لعام 1994 وأساسها فقدان sans Democrats معنى القواعد الحقوقية.

دور المصادر

للقيام بالعلاج.
الإهمال وقلة الاحتراز وعدم التنبه وعدم إعتماد الوسائل والتقنيات الطبية المعتمدة علمياً، التي تبين جبعها عدم معرفة أكيدة من الطبيب لواجباته. ولتجريم الطبيب يجب أن يكون الخطأ الناجم عن الإهمال وعدم الانتباه وقلة الاحتراز وعن غير قصد موسماً بطابع الجد، أي أن لا يكون من الممكن، وفي ذات الظروف المشابهة، حدوث الخطأ على يد طبيب آخر يعرف واجباته تماماً ولم يغفل التطرق إلى "الدور الذي يلعبه المصارف اللبنانيّة في إيران لا سيما الاستفادة من الأسواق الناشئة الخبرات الإيرانية في مجال الطاقة الزراعية واستخدام التكنولوجيا". وأشار برقش إلى أنه "لا عوائق قانونية أمام لمصارف اللبنانيّة ولا حاجة لتشريعات جديدة، إنما لدراسة جادة للمصارف اللبنانيّة لمكانتها التمويل والتحويلات المصرفية من دون إلقاء المصارف لأميركيّة والغربيّة المراسلة لهذه

يجب ان يكون خطأ الطبيب خطأ ميرف.
عن أخطاء غيره وعلى القاضي ان لا يعتبر
الطبيب مسؤولاً الا بسبب هذا الخطأ
المتمتّز بأوصافه عن غيره الذي ينثمّ عن
عدم معرفة الطبيب بواجباته.
إشارة الى أن هذا الكتاب للمحامي
مرقص وهو رئيس منظمة «جوستيسيا»
الحقوقية يأتي بعد كتابه الأخير الذي
جاء تحت عنوان «طريق النهوض بلبنان:
خريطة الطريق القطاعية» وسبقه كتاب
«بناء ثقافة الدفاع عن الحقوق» وإعادة
تحديد صلاحيات المحكمة العسكرية»
و«عقد الزواج المدني داخل لبنان وفق
القوانين السارية المفعول» وسلسلة
«دليل حقوق الناس» و«مصالح لبنان في
مفاوضات الترددات» و«مصالحها
ذلك ان تعليمات مكتب مراقبة
الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة
لأمريكا ما زالت تنص على استمرار
المؤسسات المالية الأجنبية في عدم
لتتعامل بعمليات متعلقة بايران
الدولار الأميركي عبر المؤسسات المالية
لأمريكيّة على اعتبار أن الأشخاص
لأمريكيّين لا يزالون ممنوعين من
تصدير السلع والخدمات أو التكنولوجيا
إلى ايران مباشرة أو غير مباشرة بما في
ذلك الخدمات المالية بالدولار الأميركي
وحتى بسواء من العمليات. باستثناء
العمليات المعافاة من تلك المرخصة.
وتناول الكاتب المديونية في لبنان
قال: «يستمد من إمكاناته اكتفاءً

الصلوة تحت حكم القائد

سول عرق



اتریسیا جlad

patriciajallad@albaladonline.com

”السياسة تحت حكم القانون“ هو الكتاب الخامس عشر للمحامي الدكتور بول مرقص، وليس الأخير طبعاً الذي ينشد تطبيق المعايير في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية للنهوض بها. هو الذي قال ”حان الوقت للنهوض بلبنان، وهو عمل جماعي. وربما تأخر الوقت. لكنه بالتأكيد لم يفت. لذلك فررنا أن نقلع عن الكلام. قولنا والعمل، بل قولنا للعمل. لذلك جاء هذا الكتاب لعرض لغصارة الاقتراحات القانونية التي يحتجها لبنان. دراسات، لا أدبيات ولا إنشائيات ممّا تعب اللبنانيون وسُئموا. دراسات دستورية وحقوقية تتخلص المشكلات وتطرح الحلول. يبتعد هذا العمل عن الإنشائيات والأدبيات المجردة. فهو يعرض للمشكلات في كل قطاع وللحلول القانونية والمؤسسية المقترحة لها، بالمهل والأقام... فإذا ما زاوجنا بين

الخطوة الوطنية لحقوق الإنسان التي قمنا بتنسيقها في مجلس النواب بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من جهة، والاقتراحات بين دفتي الكتاب، لشهدنا ثورة حقوقية في لبنان. لينهض لبنان».

حشد من النواب والوزراء والقضاء
والمحامين والناشطين في مركز
جوستيسيا مقابل قصر العدل في
بيروت. وهو يحمل لواء العدل وأهمية
تطبيق القوانين. عرض فيه الكاتب
الكيفية تعطيل المؤسسات وربطها
بقرارات دول أخرى، مروراً بالفساد على
أشكاله، وصولاً إلى تقدس التفاصيات،
وسواها من المظاهر الانحلالية للدولة
اللبنانية. كما انتطرق إلى روحية التشريع
الانتخابي وهدفه وجوائز إصدار الأنظمة
الانتخابية، وصلاحيات السلطة
التنفيذية في الإصلاح الانتخابي.
كما ركز على دور القانون والقضاء في
مكافحة الفساد في لبنان اليوم.

مضمون الكتاب تضمن الكتاب الجديد تفسيرات دستورية وحقوقية من شأنها انتظام السياسة اللبنانيّة. كما ضمّ حلولاً دستوريّة لضبط حركتها المتفلّتة وتואصيل عمل المؤسّسات الدستوريّة في لبنان عوض تعطيلها صراحةً أو ضمناً عبر إملاء الاتفاقيات السياسيّة المعقدة داخل هذه المؤسّسات، فتحتّول إلى هيكل فارغة للحكم، وتطفو على ضفافها طاولات حوار.

مُتَلِّكُ الْكَذْبِ

تشهد حركة مطار رفيق الحريري الدولي زحمة ركاب لم نشهد لها مثيل في السنوات الماضية. واللافت أن عدداً كبيراً من الركاب هم من الدول الخليجية، ما يؤكد صحة التوقعات أن صيف 2017 سيكون واعداً . فالمغتربون اللبنانيون يشكلون عصب الاقتصاد اللبناني أكان على الصعيد السياحي أم على الصعيد العقاري أم لناحية الودائع في المصارف اللبنانية. أما اليوم ومع الثقة الراسخة بالعهد الجديد، فإن مزيداً من المغتربين سيتحمّسون للقدوم إلى لبنان فضلاً عن الخليجيين الذين افتقدهم المؤسسات السياحية اللبنانية بقوّة !

اتریسا